قال : فإنه خطأ ان يظن ان اللفظ بنقسم هذين القسمين بما هو لفظ حتى يكون منه ما يدلّ بحسب ضمير المتكلم ، ومنه ما يدلّ بحسب الاسم المشترك عند السامع . فأن اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالته بحسب ضمير المتكلم عند السامع ، ومرة تكون دلالته عند ضمير المتكلم[٢] هي بعينها دلالته عند السامع . فأما متى تكون دلالته بحسب مسموع الاسم لا بحسب ضمير المتكلم ، فعندما يسأل[٣] السائل المجيب عن مقدمة ما باسم مشترك ، فيفهم المجيب من ذلك الاسم معنى واحدًا من المعاني التي يدل عليها ، فيتلقاه السائل على معنى غير ذلك المعنى ويغالطه به ، فإن دلالته بحسب المسموع عند السائل تكون غير دلالته بحسب ضمير المجيب واعتقاده . فأما اذا كان الاسم لا يفهم المجيب منه ولا السائل الا معنى واحدًا ، فإن دلالته عند ضمير المتكلم هي دلالته عند السامع . وسواء كان الاسم مشتركًا يدل على كثيرين أو كان واحدًا ، اذا لم يفهم منه السائل والمجيب الا معنى واحدًا[٤] ، كانت دلالته بحسب المعنى المضمر الذي في النفس هي دلالته بحسب المسموع . وقد يعرض ان يكون الاسم[٥] يقال على معان كثيرة ، وتكون الدلالتان فيه واحدة ، اعني : دلالته من حيث هو مسموع ، ودلالته من حيث يعبّر به عن المعنى الذي في النفس ، وذلك اذا فهم السائل والمجيب من ذلك اللفظ جميع المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم . مثل ان سأل سائل «زينون»[٦] في اعتقاده ان الموجود واحد مع انه كثير عنده في الحس ، والسائل يفهم من لفظ الموجود والكثرة الذي[٨] يفهم منها «زينن» ، ومن معنى الواحد ايضًا المعنى الذي يفهمه منه «زينن» ، فأجابه بأن الموجود واحد : فإن دلالة المسموع هي بعينها دلالة ما في ضمير المتكلم .

وأيضًا فإن قسمنا الالفاظ فقلنا ان : منها بحسب الاسم ، ومنها بحسب الضمير الذي هو المفهوم على ما تقتضيه القسمة الذاتية للشيء حتى لا تكون قسمته متداخلة ، فقد نفينا الدلالة عن اللفظ المسموع لأن الدلالة للفظ انما هي على ما في النفس والضمير ؛ واذا انتفت الدلالة التي له بحسب الضمير فلا يوصف حينئذٍ اللفظ بأنه مغلط ولا بأنه غير مغلط لأن هذين الوصفين انما لحقا اللفظ من قبل انه دال على ما في النفس . فقسمتنا الالفاظ إلى ما هو دال على ما في الضمير والى ما هو دال بحسب المسموع هو شبيه بقسمة من قسمها الى ما هو دال والى ما هو مسموع فقط غير دال[٩] ؛ واللفظ من حيث هو غير دال[١٠] فلا مدخل له من التغليظ ولا في عدم

التغليظ . فهذا ما[١١] يلزم من الشناعة من قسم الألفاظ هذه القسمة فأوجب لها الغلط من جهة المسموع . على ان هؤلاء[١٢] مختلفون : هل الغلط كله في المعاني هو[١٣] من جهة الاسم المشترك فقط او من جهة الألفاظ المسموعة فقط ؟ سواء كان اللفظ اسمًا مشتركًا او غيره فإن ضروب تغليط الألفاظ كثيرة ، وذلك ان هؤلاء[١٤] يرون ان التغليط في القياسات[١٥] يكون من قبل الاشتراك في التركيب ، ويكون في الأمور المفردة التي هي اجزاء القياس من قبل اشتراك الاسم المفرد ، وكلهم يرون ان تغليط الاشتراك انما هو من قبل اللفظ المسموع . ولذلك من قصر[١٦] التغليط وجعله من قبل اشتراك الاسم المسموع . كما فعل افلاطون ، فهو في غاية الخطأ . فإنه يظهر ان ها هنا مضللات كثيرة من الألفاظ غير الاسم المشترك المفرد ومن المعاني انفسها ، من غير ان يكون هنالك تغليط من قبل اللفظ .

قال : وقد اساء افلاطون في التعليم حين رام[١٧] ان يعلم التبكيتات السوفسطائية قبل ان يعلم القياس الصحيح ما هو والنقيض الحقيقي ما هو ، فإن المباكتة السوفسطائية انما هي : اما قياس يظن به انه قياس وليس بقياس ، او نقيض يظن به انه نقيض وليس بنقيض . والمغلطات تكون من قبل الغلط في القياس ، او من قبل الغلط في النقيض ، أو من قبل الامرين جميعًا . فمن[١٨] لم يعلم ما هو القياس الصحيح والنقيض الصحيح فليس يمكنه ان يقف على تغليط امثال هذه المواضع ، وان كان التغليط الواقع فيها من قبل الالفاظ فقط كما يقولون . فمثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في النقيض قول القائل : الساكت يتكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فالساكت ليس بساكت ، فإن هذين ليسا بمتناقضين ، فإن الساكت بالفعل ليس ساكتًا فيما يستقبل . ومثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في شكل القياس قول من قال : ان الوزن دائرة ، والدائرة شكل يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها الى المحيط متساوية ، فالوزن شكل بهذه الصفة . فإن المقدمتين المأخوذتين في هذا القياس صادقتين لكنهما[١٩] لا يشتركان في حدّ واحد الا في اللفظ فقط . فمن لم يعلم ان القياس انما يكون بأن تشترك المقدمتان فيه بحدّ واحد في المعنى لا في اللفظ لم يقف على وجه الغلط العارض[٢٠] من قبل اللفظ في هذا القول . ومثال ما وقع التغليط فيه من قبل اللفظ في الوجهين جميعًا ، اعني في